مشكلات الريف ومستوى الإصلاح الحكومي في العراق (1968– 1975م)

م.م. حسين علي حسين خليل
المديرية العامة لتربية ديالى
tamar5jtbfuery@gmail.com

الملخص:

عانى الفلاح في المناطق الريفية من عِدّة مشكلات منها اجتماعية واقتصادية، فجاءت مشكلة الهجرة بسوء العلاقة بين الفلاحين وشيوخهم ورؤساء الإقطاعيين الذين تسببوا بإرهاق الفلاحين، فضلاً عن انخراط الفلاحين في سلك العسكري (الجيش والشرطة) وابتعادهم عن أراضيهم الزراعية، أَمّا مشكلة التعليم لم يتم دعمها بشكل مباشر من قبل الحكومات السابقة ولكن عندما جاءَت الحكومة العراقيّة اهتمامها بالجانب التعليمي من المناهج الدراسية والابنية وعدم عزوف طلاب عن المدارس الريفية.

أصدر قانون الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970م اهتمامه بحياة الفلاح وتحسين مستواهم المعاشي، ولاسِيَّمَا حقق جوانب مهمة في حياتهُ بسبب كثرة التُعدُّيلات على ذلك القانون الذي افقدته أهميتهُ، مِمَّا سعى القانون لتوزيع بعض الأراضي الزراعية على الفلاحين لرفع مستواهم الاقتصادي ومعالجة مشاكل قلة الإنتاج الزراعي في القرى والأرياف على الرغم من كثرة المشاكل التي اعترضت حياة الفلاح في المناطق الريفية.

برزت تلك الجمعيات الفلاحية والتعاونية اهمية في تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، فجاءت الحكومة العراقيّة بأنشاء فروع من الجمعيات في جميع المحافظات والمناطق الريفية لكي تلبي طموح الفلاح بحق التعويض عن الأراضي المستولى عليها وكذلك اهتمت الحكومة بتوزيع الأراضي على الفلاحين لحل مشكلة في الإنتاج الزراعي.

الكلمات المفتاحية: مشكلة الهجرة، مشكلة التعليم، الاصلاح الزراعي، الجمعيات الفلاحية.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Rural problems and the Governments Reform Level in Iraq (1968- 1975)

Asst. Lect. Hussein Ali Hussein Khalil
General Directorate of Education in Diyala

Abstract:

The peasant in the rural areas suffered from several problems, including social and economic ones. The problem of migration came with the poor relationship between the peasants and their sheikhs and the heads of the feudal lords who caused the peasants to be exhausted, in addition to the involvement of some migrants in the army and police their distancing from their agricultural lands. As for the problem of education, it was not directly supported by the previous governments, but when the Revolutionary Command Council came, it took an interest in the educational aspect terms of curricula and buildings and the non-abstention of rural students from rural schools.

The Agricultural Reform Law No (117) of 1970 was to lift the injustice against the farmers and improve their standard of living, especially since it achieved some important aspects in their lives due to the many amendments to this law, which made it lose its importance. The law sought to distribute some agricultural lands to the farmers to raise their economic level and address the problems of low agricultural production in the villages and rural areas, despite the many problems that confronted the life of the farmer in the rural areas.

These agricultural and cooperative associations emerged as an important element in improving their economic and social level. Therefore, the Iraqi government established branches of these associations in all governorates and rural areas to meet the aspirations of farmers to obtain the right to compensation for confiscated lands. The government also made sure to distribute lands to farmers to solve the problem of agricultural production.

Keywords: Immigration problem, Education problem, Agricultural reform, Agricultural association.

المقدمة:

شهد الريف العراق للمدة (1968– 1975م) متغيرات عديدة انتابت الواقع الاجتماعي ولاقتصادي، وأثرت في المجتمع الريفي من الناحية الإنتاج الزراعي، إذ جاءت الحكومة العراقيّة لتظهر أهم المشكلات التي اعترت الواقع الريفي في معالجة تلك المشكلات بالتعاون مع السلطات المحلية للقضاء على الإقطاعيين في القرى والأرياف.

تضمن البحث ثلاث مباحث تسبقها مقدمة وتتلوها الخلاصة، تناول البحث الأول مفهوم الريف وحياتهم الزراعية وطبيعة الريف العشائرية والأعراف والعادات والتقاليد التي تسود المناطق الريفية، ومشاكلها منها مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة التي أثرت على الإنتاج الزراعي بسبب الهجرة المزارعين، وأيضاً مشكلة التعليم التي واجهت أبناء الريف عن طريق عدم فتح مدارس ريفية، أَمّا البحث الثاني تناول قانون الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970م الذي هدفه إلى اهتمام بالمناطق الريفية، بإلغاء حق الاختيار للملاكي الأراضي وتحديد المساحة المستولى عليها، أَمّا البحث الثالث تناول الجمعيات الفلاحية والتعاونية واهتمام بفروعها في جميع المناطق الريفية وتحديد أسعار المستلزمات الزراعية وأثرها في تلك الحقبة.

استند البحث على عِدّة مصادر ذات العلاقة بموضوع البحث في مقدمتها مطبوعات الحكومية منها وزارة الاصلاح الزراعي وزارة التربية، وتم الاستعانة في الكتب المعربة منها فيبي مار" تاريخ العراق المعاصر في العقد الجمهوري الاول" و ج.س شاهبازيان " دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي" وأيضاً الكتب العربية المهمة التي فادت البحث بمعلومات قيمة منها عبدالصاحب العلوان واخرون "الاقتصاد الزراعي ومشكلاتهُ" وحسن علي حسن "الريف دراسة مجتمعية ريفية مبسطة" ولطيف الدليمي" الواقع الفلاحين ومستلزمات الهجرة المعاكسة" وعماد احمد الجواهري " تاريخ مشكلة الأراضي الاصلاح الزراعي في العراق" وغيرها من الرسائل و الأطاريح التي أسهمت في اتمام البحث.

المبحث الأول: الحياة الاجتماعية في الريف واهتمام الحكومة في معالجتها

مفهوم الريف: جاءَ معنى الريف أرض فيها خصب وماء وزرع، وقد عرفه هذا الاسم الريف على القرى والمناطق التي تكثر فيها الزراعة وتربية الماشية (الرعي)، وبالرغم من ان أغلب سكانَ المناطق الريفية يحترفون حرفة الزراعة التي تُعدُّ مصدر اساسي للحياتهم الاقتصادية، فالريف مجموعة من العادات والتقاليد تربط السكانَ الذين غالباً ما يعودون إلى أصل واحد، وجميع أبناء الريف يعملون بالزراعة والرعي، فضلاً

عن الصيد من غير ان تخلو حياتهم من الغزو والمشكلات المتنوعة في بعض الأحيان **(حسين، 2017، ص6)**.

جاءَ تقسيم الريف العراقي إلى عِدّة مناطق متنوعة منها ريف الجبل وريف الأهوار وريف البوادي وريف السهل الرسوبي وريف المناطق القريبة من مراكز المدن، وتُعدُّ كل واحدة منها مجموعة قرى، وعدت القرية أصغر وحدة سكانَية في المناطق الريفية، فقد اختلف سكانَهم بين ريف المناطق الشمالية الجبل التي تكثر فيها الصخور وتكون مناطقها وعره، أَمّا ريف الاهوار والسهل قد يكون سكانَهم من الاكواخ والطين والقصب والبردي هي الغالبة لإيواء الأسر، فضلاً عن الحضائر الحيوانية التي تحيط بالدار، وغالباً ان المناطق الريفية يتركز سكانَهم قرب نهري دجلة والفرات وروافدهُ المتفرعة من تلك الانهار لكي يقومون بزراعة الأراضي وسقيها او رعي حيواناتهم **(بطاطو، 2011، ص33–34)**.

واختلف المجتمع الريفي عن المجتمع المدني بإخصائص عِدّة، من حيث طبيعة السكانَ والأعراف العشائرية والعادات والتقاليد، فضلاً عن طبيعة الحياة اليومية مثل (الغذاء والماء والملبس والتعليم)، علماً ان تلك الاختلافات والفوارق أدت إلى ظهور المشاكل في المناطق الريفية، وبالرغم من ان كل عشيرة او قبيلة تمتلك رقعة واسعةَ من الأراضي تدعى (الديرة) مساحة من الأراضي تشغلها العشيرة او الشيخ المتنفذ (الإقطاعي)، وجميع تلك الأراضي تستغل للزراعة والرعي ايضاً، للمزيد من التفاصيل ينظر: **(العكيلي، 2015، ص38)**)، وتضم أراضي مزروعة وغير مزروعة وأراضي تغطيها المياه، وكانَ نظام الديرة يعطي القبيلة او العشيرة الحق في زراعة اي جزء منها وفقاً لخصوبتها وريها، وكانَت المناطق الريفية ملكاً للعشيرة كلها وليس فردياً للشيخ او العائلة الريفية التي ينتمي اليها، فقد كانَ احساس قوي بالوحدة داخل العشيرة مِمَّا إعاق بالنتيجة نمو الوعي القومي والوطني **(الحسناوي، 2013، ص35)**.

أولاً: مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة

عدَت الهجرة من الريف إلى المدينة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي برزت بشكل متردي على المناطق الريفية بسبب سوء العلاقة بين الفلاحين وشيوخهم من رؤساء العشائر والإقطاعيين الذين تسببوا بإرهاق الفلاحين، فضلاً عن انخراط المهاجرين من الفلاحين في سلك العسكري، ومزاولة منهم اعمالاً متنوعة في المدينة، بدورها ابعدت عدداً من الفلاحين عن مزارعهم **(حسين، 2017، ص30)**، فحرم الريف من اعداد هائلة من الفلاحين المنتجين ولاسِيَّمَا الشباب الذين اتجهُ كلياً لمزاولة الاعمال الوظيفية البسيطة في المدينة، الامر الذي ساعد على افراغ الريف من الايدي العاملة المنتجة من الزراعة وتربية الماشية، إذ اهتمت الحكومة العراقيّة بعد 17 تموز 1968م للنهوض بواقع المناطق الريفية وتخلص من جميع القوانين

والانظمة التي كانَت ضد الفلاحين وأبناء الريف ومشاكلهم الزراعية، فضلاً عن المقارنة بين المدينة والريف وانعدام كل مقومات الحياة فيه، أذا كانَ وضع المدينة ومظاهرها الحضارية كالكهرباء والماء والحياة المترفة من عوامل جذب الفلاحين اليها **(الدليمي، 1976، ص17)**.

برزت الهجرة في بداية عام 1969م بشكل واضح بين أبناء الريف، فقد كانَ الفلاح معتزاً بأرضة ومستفيداً من منتجاته، إلاَّ أَنَّ هناك نوعين من العوامل أدت إلى تبلور ظاهرة الهجرة أبناء الريف من القرية إلى المدينة وهي عوامل دافعة من داخل القرية وأخرى جاذبة من داخل المدينة التي تمثلت بالعوامل التالية:

1. قلة ايراد الأرض غير المناسب مع الحاجات المتطورة.
2. تردي الحالة المعاشية وانحطاط الوضع الاقتصادي في الريف.
3. نمو عدد الفلاحين وزيادتهم بنسبة لا تتناسب مع زيادة الأرض الزراعية بحيث أدى إلى انخفاض الاجور وسهل على الإقطاعي التحكم بهم.
4. رفع الضرائب الحكومية على المحاصيل الزراعية وخاصة اسعار الحبوب كانَت جزءاً من الوضع الاقتصادي المتردي.
5. ابتزاز الشيوخ للفلاحين والتضييق عليهم بحجة تلك الضرائب مرتفعة.
6. استئجار الشيوخ وبعض المدنيين المتنفذين مقاطعات تابعة للدولة إلى حد كبير وتلك الحالة خاصة في لواء العمارة **(عمر، 1985، ص13-14)**.

يشير التركيب السكانَي الريفي والحضري في عام 1970م إلى زيادة اجمالي (9440100) عدد السكانَ في مناطق العراق، إلاَّ أَنَّ عدد سكانَ الريف (3987700) مِمَّا أزداد بنسبة تقدر(42.2) بالرغم من انخفاض اهميتهم النسبية، فقد ازداد عدد سكانَ الحضر(5452400) بنسبة تقدر(57.8) اكبر من زيادة سكانَ الريف وارتفعت اهميتهم النسبية، إلاَّ أَنَّ تلك الكثافة في سكانَ الحضر لها العديد من الاسباب اهمها الهجرة من الريف إلى المدينة، وقد أثرت على التنمية الاقتصادية والزراعية تأثيراً واضحاً في زيادة الهجرة، وكذلك النقص في الايدي العاملة في المناطق الريفية **(النجفي، 1987، ص335-336)**، وهنا الجدول يوضح حركة الهجرة بين المحافظات.

جدول رقم (1)

تقسيم المحافظات حسب حركة هجرة السكانَ خلال الفترة 1968– 1975م

المحافظات المستقرة		المحافظات الطاردة		المحافظات الجاذبة	
اسم المحافظة	النسبة %	اسم المحافظة	النسبة %	اسم المحافظة	النسبة %
نينوى	3.3	كركوك	0.4	دهوك	4.6
ديالى	3.3	واسط	1.8	السليمانية	4.9
الانبار	3.5	بابل	2.4	بغداد	4.7
المثنى	3.5	الديوانية	0.5	كربلاء	5.7
البصرة	3.5	ميسان	0.6		
اربيل	3.6	ذي قار	1.8		

اعتبرت محافظتي النجف الاشرف وصلاح الدين ضمن محافظتي بغداد وكربلاء في عدد نسبة الهجرة في الجدول أعلاه **(حمادي، 1981، ص5–6)**.

ظلت مشكلة الهجرة في العراق من المشكلات المتراكمة التي أثرت تأثيراً سلبياً في تطور البلاد اجتماعياً واقتصادياً، وكذلك تأثيرها على الصحة والتعليم وأتساع نطاق البطالة بين السكانَ، ولما كانَت تلك المشكلة قد دخلت مرحلة جديدة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970م حاول عدم هجرة أبناء الريف إلى المدن واهتمامهم بالأراضي الزراعة، ولاسِيَّمَا في عام 1971م حدثت هجرة إلى مدن بغداد مِمَّا أثرت على ظهور الإصابات واشدها وطاه حدثت في منطقة الثورة والشعلة والاحياء السكنية المزدحمة الاخرى من بغداد، وسجلت مدينة الثورة وحدها (15%) من مجموع الإصابات، ولاسِيَّمَا في نهاية عام 1971م بعد بداية العام الدراسي الطلبة لوحظ اثناء الدراسة إصابات الاطفال بالشلل في بغداد من مجموع (610) إصابة سجلت منطقة الثورة وحدها (145) إصابة أي ما يعادل (24%) من مجموع الإصابات التي اختلفت عن المناطق الأخرى كالعلوية والكرادة الشرقية والزعفرانية لم تتُعدُّى الإصابات فيها عن واحد او أثنين، بالرغم من ان جميع تلك الإصابات كانَت سببها هجرة أبناء الريف إلى المدينة **(كمونة ، 1978، ص67)**.

اصدرت الحكومة العراقيّة في عام 1973م قراراً يقضي للنهوض بواقع الريف والمناطق الزراعية والاسباب الموجبة لعدم حدوث الهجرة من أبناء الريف منها:

1. النهوض بمستوى الريف وتقليص الفوارق بين الريف والمدينة.
2. تقديم أوسع الخدمات لسكانَ الريف وتوفير مستلزمات الحياة العصرية المتحضرة عن طريق انشاء القرى العصرية.
3. وضع الخطة اللازمة لمشاركة أبناء الريف في بناء وتطوير مساكنهم **(الدليمي، 1986، ص263)**.

حظيت مسالة السكن الريفي في عام 1974– 1975م اهتمام خاص بتقديم تلك مشاريع الأسكانَ لعدم حدوث الهجرة إلى المدينة ووضع اسس العلاقات التعاونية في الريف منها مشروع انشاء دار العجزة في النجف بكلفة (17) الف دينار، ومشروع انشاء (200) دار في الاقضية والنواحي للمشمولين بالتامين الصحي، ومشروع انشاء تجمعات سكنية لإصحاب الصرائف في كل من محافظتي كربلاء والسماوة بكلفة (500) الف دينار، ومشروع انشاء دور لموظفي قضاء المدائن بمحافظة بغداد بكلفة (90) الف دينار، ومشروع القرية العصرية لإصحاب الجاموس في محافظة واسط، ومشروع بناء (100) دار في قرية قره التابعة لقضاء الطوز بكركوك لغرض تجمع أبناء القرى المجاورة بكلفة (70) الف دينار، ومشروع بناء (40) دار في مركز ناحية ربيعه بمحافظة نينوى بكلفة (180) الف دينار، فان جميع تلك المشاريع قلة من عملية الهجرة إلى المدن **(المحمدي، 2012، ص355)**.

ثانياً: مشكلة التعليم في المناطق الريفية

عانى أبناء الريف من سوء الادارة التعليمية في جميع المناطق الريفية فان مدارس الريف ليست متساوية مع مدارس المدن، وبالرغم من ان مبانيها متخربة او سيئة التصميم من الناحية التهوية والإضاءة او النواحي الصحية الأخرى **(داو ، 1938، ص125)**، جاءَ اهتمام الحكومة العراقيّة بالتعليم والصحة المدرسية بعد 17 تموز 1968م بأصدار عِدّة تشريعات استهدفت رفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي في الريف وفق متطلبات جديدة نعكس حتما على حالة الطفل في الريف واهمها:

1. تشريعات الإصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970م وقرارات الحكومة العراقيّة بتخفيض الملكية وربط حقوق التصرف والانتفاع بها للزراع، وتوسع نطاق التعاون الزراعي والإنتاجي والخدمي، وتنظيم مزارع الدولة والمزارع الجماعية واستصلاح الأراضي وتوسيع المكننة الزراعة وغيرها، وقوانين التأمين الصحي والصحة الريفية والاسكانَ الريفي والثقافة الفلاحية.
2. تشريعات التربية والتعليم ويأتي في مقدمتها أحداث نقلة موضوعية في حالة الطفل الريفي، مثلاً قانون التعليم الالزامي رقم (118) لسنة 1976م، وقانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الالزامي رقم (92) لسنة 1978م، ولاسِيَّمَا بان تلك القوانين ستقضي على الأمية في المناطق

الريفية ورفع مستوى المعرفة للطفل في الريف، مِمَّا يقضيان تلك التشريعات على عامل مهم من عوامل التخلف في المناطق الريفية **(زبير، 1979، ص15)**.

أشاره وزارة التربية في تقريرها عام 1968– 1969م ان هناك تفاوتً كبير في عدد مراكز مكافحة محو الأمية ففي لواء بغداد المركز الاول أذ بلغ (39) مركزاً في حين ان لواء ديالى فيه مركز واحد، أَمّا لواء العمارة فيه ثلاث مراكز بسبب طبيعة الاوضاع الاجتماعية انذاك في تلك الالوية التي لم تحطِ للمرأة حرية التعليم ومشاركتها مع الرجل في العمل لا سيما في المناطق الريفية وخاصة في الالوية الشمالية تكاد تخلو من مراكز محو الأمية من الاناث وتقتصر على الذكور فقط، مِمَّا اكدت الوزارة اهتمامها في محو الأمية في التوسع وتهيئة الكوادر التعليمية لها، لذا أصبح عدد المراكز في البلاد (184) مركزاً والهيئة التعليمية (391) معلماً ومعلمة وعدد المدارس (8092) مدرسة **(الجمهورية العراقيّة، وزارة التربية، 1971، ص208)**.

اصدرت الحكومة العراقيّة قراراً في الثاني من أذار عام 1970م بتشكيل لجنة من رئيس مكتب الشؤون التربوية ومدراء مراكز المديريات في ألوية وعدد من الخبراء في التربية ورئيس الجامعة المستنصرية، للنظر في اعادة تنظيم وزارة التربية واتماه بالعملية التربوية في المناطق الريفية التي كانَت غير مهتمين بها من قبل الحكومات السابقة **(الشامي، 2014، ص90)**، أذ اكد وزير التربية سعد عبد الباقي الراوي (ولد في الرمادي من مدينة راوه، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وهو اكاديمي عراقي عين مدرساً في كلية العلوم بجامعة بغداد، وفي عام 1963م عين مديراً عأَمّا للعلاقات الثقافية في وزارة التربية، وفي عام 1964م اعيد إلى جامعة بغداد وأصبح نائب لرئيس الجامعة عام 1968م، ثم رئيس جامعة البصرة 4 تشرين الاول عام 1969م إلى 31 كانَون الاول عام 1969م، تقلد عِدّة مناصب وزارية بالوكالة، عين وزيراً للتربية في الوزارة البكرية الثالثة من 31 كانَون الاول عام 1969م إلى 15 أيار عام 1972م، ثم رئيس جامعة بغداد 15 حزيران عام 1972م إلى 23 كانَون الثاني 1974م، توفي يوم 21 أذار عام 2003. للمزيد من التفاصيل ينظر: **(الذهبي، 1993، ص162)**) العمل على تطوير المناهج الدراسية ونشر الوعي بين الطلبة في المناطق الريفية، بإصدار القوانين التشريعية التربوية التي تهدف إلى رفع مستوى التعليم في الريف وحل مشاكلهم التعليمية **(الشامي، 2014، ص95)**.

اصدرت الحكومة العراقيّة قانون رقم (124) لسنة 1971م الخاص بوزارة التربية من اجل العمل على تقديم مجتمع من المواطنين المتعلمين واعداد كبيرة من أبناء الفلاحين على شهادة الابتدائية، ونظراً لانعدام المدارس الثانوية في الريف اضطر هؤلاء الطلبة لمتابعة دراستهم في المدينة التي تتوفر فيها مقومات الدراسة واعداد مدارس كثيرة، بالرغم مِمَّا هاجرت تلك العوائل مع ابنائهم إلى المدينة لانهُ حصل على وظيفة بسيطة سواء كانَ شرطي أو جندي أو معلم **(الدليمي، 1986، ص 16)**.

يعاني طلبة الريف نقصاً ليسَ فقط في عدد المدارس خلال الاعوام 1972 –1973م وانما ايضاً في عدد الكتب والقرطاسية، فقد نحرموا من تزويدهم بها مع علمنا بواقعهم الاقتصادي وحتى الرحلات التي يجلسون عليها في المدارس الريفية متزاحمين في مقاعدهم، وكذلك يوجد نقص كبير في الوسائل الايضاحية وغيرها من الامور الكثيرة التي تفتقر اليها المدارس الريفية، فضلاً عن ذلك انشأت مدارس ريفية على ضفاف الانهار او في مناطق الأهوار التي تكون بعيدة عن مناطق سكناهم، والطلبة يسكنون في الضفة المقابلة من تلك الانهار تُعدُّ احدى المشاكل عبور الطلبة إلى المدارس في الضفة الأخرى لان لاتوجد فيها جسور على تلك الانهار إلاَّ أَنَّ الحكومة لم تهتم بتلك القرى وعلاجها بالشكل الصحيح حيث أصبحت واقعاً مألوفاً **(الجمهورية العراقيّة، وزارة التربية، 1973 ، ص 31–32)**.

يعد موضوع التغذية المدرسية من المواضيع التي تستحق الرعاية والاهتمام من ناحية هدفها أو فوائدها، وان ارتفاع اعداد المشمولين بالتغذية المدرسية من تلاميذ وتلميذات المدارس الريفية " يعد عامل ايجابي يجعل التعليم الريفي أَمّام مستقبل جيد، ويحسن حالات سوء التغذية عند التلاميذ الصغار في تلك المناطق، ويقلل من حالة التسرب الذي لا يزال يشكل ظاهرة خطرة في تضخيم النفقات التعليمية" وبلغ عدد التلاميذ المشمولين بالتغذية المدرسية في عموم البلاد حوالي (22488) تلميذاً وتلميذة خلال العام الدراسي 1974 – 1975م أي بنسبة 26% من مجموع التلاميذ، وذلك بسبب عدم وصول التغذية إلى بعض المدارس الريفية البعيدة عن مراكز الأقضية والنواحي من القرى والأرياف **(الشامي، 2014، ص111)**.

المبحث الثاني: قانون الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970م

واجهت الحكومة العراقيّة مشاكل عديدة حول الاصلاح الزراعي قبل عام 1968م لتخلص من بقايا الإقطاعيين وحل مشاكل الأراضي الزراعية لضرب نفوذ الإقطاعيين في المناطق الريفية وذلك في بداية عام 1968م حيث أتهمت الحكومة بان وزير الزراعة عبدالكريم فرحان (ولد في الصويرة لواء الكوت عام 1922م، وهو سياسي عراقي قوي مضى حياتهُ بين سلكين العسكري والمدني، تولى عِدّة مناصب منها وزير الثقافة والارشاد القومي في عام 1963م، وأصبح وزير الخارجية بالوكالة في 21 كانَون الثاني 1964م من قبل رئيس الوزراء طاهر يحيى، لكنه قدم استقالتهُ من حكومة طاهر في 23 حزيران 1965م، شغل منصب وزير الاصلاح الزراعي في 10 أيار 1967م، وكذلك وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في 1 نيسان 1968م، ووزير البلديات والاشغال في حزيران 1968م، استقالة قبل اسبوعين من انقلاب 17 تموز 1968م، ثم انسجن في بغداد وبعدها تم الافراج عنهُ، غادر العراق في 28 نيسان 1977م إلى السويد وعمل استاذ محاضر في قسم اللغات السامية في جامعة أوبسالا، بقى في السويد حتى وفاتهُ في 7 حزيران 2015م.

للمزيد من التفاصيل ينظر: **(حميدي، 2005، ص304-354 ؛ العبيدي، 2015، ص137-145)**، هو مسؤولاً عن تردي أوضاع الفلاحين واسناد الإقطاعيين، لذلك عزمت الحكومة لمعالجة مشكلات الفلاحين في القرى والأرياف وانهاء الإقطاع لغرض سيطرة أبناء الفلاحين في الريف عن طريق توزيع الأراضي لهم ليصبحوا مالكين لها **(الجواهري، 1982، ص463)**.

انعقد في بداية كانَون الاول عام 1968م مؤتمر محلي في بغداد لدراسة وتقييم برامج الاصلاح الزراعي في العراق ومشاكلهُ والعقبات التي تواجهِ معظم مشاريعهُ، فقد تطرق المؤتمرون في ابحاثهم عن المشاكل والعقبات لمشاريع المنجزة والمنتهي منها حديثاً، ومن التوصيات المهمة في نهاية المؤتمر هو تنشيط البحث العلمي في الجامعة عن طريق الابحاث الحقلية من اجل تحسين مواد الاصلاح الزراعي وتسويق والادارة المزرعة وتطوير المجتمع الريفي واهتمام بشؤون الريف العراقي وتطوير زراعتهُ، إذ تم اختيار مشروع الوحدة الواقع في ناحية سلمان باك محافظة بغداد وعلى الطريق العام بين بغداد والكوت والبالغ مساحتهَ (47000) دونم وعدد العوائل المستفيدة منهُ (1200) عائلة لغرض تلك الدراسة أنَّ المشروع قريب من بغداد تم توزيع الوحدات الاستثمارية على الفلاحين في بداية عام 1969م مِمَّا ساعدت عمادة كلية الزراعة في جامعة بغداد بتزويد الباحثين بسيارة لغرض القيام بزيارات استطلاعية للمشروع وتعرف على احوال الريف من الفلاحين في تلك المناطق الزراعية شارك في ذلك المؤتمر ممثلون عن وزارة الاصلاح الزراعي ومنظمة الزراعة والغذاء الدولية التابعة للأمم المتحدة وجامعة بغداد وبعض الدوائر والجهات الرسمية ذات العلاقة الوثيقة ببرامج الاصلاح الزراعي وحل مشاكل تلك المشاريع المختلفة والمتُعدُّدة الجوانب. للمزيد من التفاصيل ينظر: **(احمد وآخرون، 1969، ص7-8))**.

انشأت مشاريع الري التي تقدر بأهمية والوقاية من الفيضانات وازالة الملوحة في التربة وتصريف المياه الزائدة من بينها مشروع المغيشي في محافظة ذي قار (يروي 15 الف هكتار) ومشروع الدواية (28.5 الف هكتار مع امكانَية التوسع حتى يصل 52 الف هكتار) وقناة الحي الجديد في محافظة واسط لإرواء (61 الف هكتار) ومشروع الدلمج في محافظة واسط بين مدينتي الكوت والنعمانية (لإرواء 100 الف هكتار) **(الجمهورية العراقيّة، وزارة الاصلاح الزراعي، 1970، ص89-90)** واكملت المرحلة الأولى اسكي كلك عل نهر الزاب الكبير في محافظة أربيل (يروي 5 الف هكتار) وتبني المرحلة الثانية جاءَ اهتمام في بناء مشروع الاسحاقي واحد من المشاريع المهمة نظراً للخصوبة التربة العالية بدء انشائهُ منذ النصف الثاني من الستينات وتعد من المشاريع المهمة لإرواء المناطق الريفية هدفهُ تصريف المياه الزائدة إلى نهر دجلة وتقرر أنَّ ينتهي العمل فيه عام 1974، ومشروع مندلي في محافظة ديالى (يرى 132 الف هكتار) ومشروع نهر سعد في محافظة ميسان الذي (يروي 22.5 الف هكتار) ومشروع اليوسفية في محافظة بغداد (يروي 55 الف هكتار) وان جميع تلك المشاريع ساعدت المناطق الريفية على الزراعة والوقاية من

الفيضانات(**شاهبازيان، 1974، ص133-134**)، وإعطاء صورة عن عدم حرص الفلاح على العمل وقلة الجهد الذي يبذلهُ في الإنتاج الزراعي إذ اروى لحضراتكم الحادث فقد تجول في احد أيام شهر أيار عام 1969م رئيس مشروع المسيب الكبير المشروع الذي كلف خزينة الدولة ما يزيد على (6 ملايين) دينار لتزويده احسن شبكات الري ووزعت أراضيه مجاناً على المستثمرين بنسبة (66) دونم للأسرة الفلاحية الوحيدة، ثم زار رئيس المشروع (180) قطعة استثمارية فيما بين الساعة العاشرة والثانية عشر ظهراً، فوجد عدد المستثمرين الذين كانَوا يعملون في حقولهم ولم يكن في الحقل سوى(3) فلاحين من بين (180) فلاحاً(**العلوان وآخرون، (د.ت)، ص30-31**).

تُعدُّ شبكة المبازل في الرميثة (منطقة القادسية) كجزء من العمل على تحسين النظام الروائي في الحلة-الديوانية- الدغارة، إذ ان المبازل في الرميثة سترفع من خصوبة (52 الف هكتار) وشبكة الرمادي لرفع خصوبة (57 الف هكتار) ومشروع الردفانية محافظة بغداد على مساحة (33 الف هكتار) وبطول القناة (45كم) تمتد على طول طريق بغداد- الحلة ويتصل مشروع الردفانية بشبكة مبازل اليوسفية – ابو غريب ويستمر انشاء مجمع مشروع شط البصرة الذي لا يخدم المبازل والوقاية من الفيضانات فقط بل يساعد على الملاحة النهرية، بالرغم من بناء قناة طويلة تمتد مساحة (33كم) وتربط الكرمة على شاطي هور الحمار وشط العرب بخليج خور عبدالله بالقرب من ميناء ام قصر **(شاهبازيان، 1974، ص135)** وبالرغم من ان وزارة الزراعة اهتمت بالموارد المائية لغرض للتوسع الزراعي ثم ادخلت الوزارة انشاء ثلاث خزانات على نهر دجلة والفرات وهي خزان الموصل بسعتهُ (13.5 مليار متر مكعب) على نهر دجلة وخزان حديثة بسعته (8 مليار متر مكعب) على نهر الفرات الذي ينبع من فرات صو ومراد صو الذين يلتقيان في مدينة كيبان التركية، وخزان حمرين على نهر ديالى بغرض أعادة تنظيم المياه الواردة من سد دربندخان من اجل اهتمام بالزراعة بالمناطق الريفية **(مار، 1977، ص89-90)**.

مشروع الدور: يقع ذلك المشروع في لقسم الشمالي من ناحية الدور وعلى بعد 7 كم من مركز الناحية في قضاء سامراء تم انشاءُ في عام 1970م هدفهُ انتاجي بتطوير الزراعة وتشجيع الفلاحين على العمل الزراعي واسكانَهم بمناطق ريفية، تتوفر فيها مختلف انواع الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية لتحسين حالة الفلاح في المناطق الريفية، ويروى أراضي المشروع من نهر دجلة بواسطة المضخات التي تبلغ عددها (12) مضخة مختلفة الانواع والاحجام، ومجموع طاقتها الحصانية هي (1011) حصاناً، وتسقى أراضي المشروع على مرحلتين لكل مرحلة 6 مضخات(**خلف، 1977، ص85**).

مشروع 7 نيسان: يقع المشروع على الجانب الإيسر من نهر ديالى وعلى بعد (15كم) من جسر الحديد في قضاء المدائن محافظة بغداد، لقد بوشر بشق مجرى الرئيسي للمشروع الذي يبلغ طولهُ (21كم)، إذ أفتتح رسمياً في 7 نيسان 1970م، وكانَ المشروع انتاجي يهدف إلى تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى

الريف وتقديم مختلف انواع الخدمات للمزارعين في الريف، وتبلغ المساحة الكلية للمشروع (87553) دونم، تسقى أراضي بالمضخات من نهر ديالى بواسطة محطتي توليد و(10) مضخات ومجموع طاقتها الحصانية (223) حصاناً، في حين تتكون محطة التوليد من ثلاث مكائن ديزل، وقوة الماكنة الواحدة (100) حصان، أَمّا محطة الضخ من اربع مضخات كهربائية بقوة (4500) كيلو واط من اجل اهتمام أبناء الريف بالزراعة وسقي أراضيهم الزراعية **(خلف، 1977، ص86)**.

أصدرت الحكومة العراقيّة مجموعة من القوانين والقرارات الخاصة بالإنتاج الزراعي وحل مشكلة الفيضانات لغرض تطويره، فقد كانَ قانون رقم (116) لسنة 1970م الذي نص على تأليف المجلس الزراعي الأعلى (يعد هذا المجلس مسؤول عن تنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المتعلقة بالزراعة وتكون لهُ صلاحيات تخطيطية وتنفيذية واسعة ويشترك في عضوية هذا المجلس الوزارات والدوائر الاخرى ذات العلاقة. للمزيد ينظر: **(السامرائي، 1980، ص62-63)**)، وذلك لتجديد السياسة الزراعية وأهدافها ووضع خطة متكاملة وتفصيلية للتنمية الزراعية، والدعم الكامل للحركة التعاونية في الريف، ولاسِيَّمَا اعتبر الفلاح علاقتهُ بالأرض قضية مركزية بزيادة الإنتاج الزراعي للفلاحين في ظل قانون الإصلاح الزراعي **(حسن، 1958، ص210-211)**.

قانون الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970م:

جرى تشريع جديد لقانون الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة1970م بإلغاء حق الاختيار الذي كانَ ممنوحاً لملاك الأراضي وتحديد المساحة المستولى عليها والموزعة تلافياً للنواقص التي اظهرها التطبيق القانون إلى ادخال مبادئ جديدة للقطاع الزراعي، إذ بلغت المساحة ذلك القطاع (12 مليون) دونم، فقد استولت الهيئة حتى 30 حزيران 1968م على مساحة تبلغ نحو (7 ملايين) دونم أعقاب صدور قانون الاصلاح الزراعي، أَمّا المساحة المتبقية فتبلغ نحو(5 ملايين) دونم، مِمَّا بلغ مجموع المساحات المزروعة بموجب القانون على الفلاحين في شكل ملكيات صغيرة بلغت (3177538) دونم حتى 31 كانون الاول 1968م، إذ بلغ عدد الآسر المنتفعة بالتوزيع تقدر (57117) آسرة أي تمثلت بنسبة (58.3%) من الأراضي الزراعية إلى أبناء الفلاحين **(الطالباني، 1971، ص38-39 ؛ مار، 1977، ص64)**.

جاءَ صدور قانون الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970م في 21 أيار 1970م نتيجة للتُعدُّيلات على هذا القانون وتعزيز ثقة الفلاحين بالحكومة، مِمَّا اتخذت الدولة سلسلة من الإجراءات وتدابير اللازمة لحل مشاكل التي تعترض الفلاحين والمزارعين والنهوض بالزراعة والاقتصاد القومي، ونظراً الارتباط الوزارات الثلاثة الرئيسية في القطاع الزراعي الاصلاح الزراعي والزراعة والري، ارتباطاً عضوياً بكل خطوة من

الخطوات التنمية الزراعية **(خلف، 1977، ص102)**. ومن أهم تلك التُعدُّيلات التي جرت على هذا القانون هي:

المادة الأولى: الغي حق المالك في اختيار قطعة الأرض التي تقع ضمن الحد الاعلى للملكية الزراعية وتم اتخاذ هذا الاجراء التقدمي في عام 1969م.

المادة الثانية: إذا تغيرت طريقة ري المساحة الديمية التي أختارها صاحب الأرض بسبب احداث الدولة طريقة ري تسقي الأرض منها سيحاً او بالواسطة فيستولى على ما زاد عن الحد الاعلى المعين للأرض التي تسقى بتلك الواسطة الا إذا غرست اشجاراً لا يقل عددها عن (40) شجرة في الدونم الواحد.

المادة الثالثة: تمديد فترة الاستيلاء من 5 سنوات إلى 10 سنوات.

المادة الرابعة: الغاء مبدأ التعويض للملاكين عن الأراضي المستولى عليها والتي تزيد عن الحد الاعلى المقرر، مِمَّا اصدر هذا التُعدُّيل على قانون الاصلاح الزراعي في عام 1969م **(الجمهورية العراقيّة، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، 1978، ص9-10؛ الطالباني، 1971، ص39)**.

باشرت الحكومة العراقيّة في عام 1972م في منطقة الكائنة بين نهر دجلة والفرات بدء بانشاء قناة رئيسية بطول (156كم) في منطقة الدلمج بالقرب من النعمانية مع تنظيم مبزل في الشطرة محافظة ذي قار حيث تم بناء القناة بكلفة (9.4 مليون دينار) افترض ان يتم في غضون خمس سنوات، وكذلك مشروع ري وبزل كركوك – الحويجة – العظيم والمخصص لرفع خصوبة (375 الف هكتار) من الأراضي في منطقة كركوك، وفي عام 1973م وبمساعِدّة المنظمات السوفيتية بوشر في بناء أول معهد في العراق لتخطيط مشاريع الري وكذلك مركز علمي لإعداد الكوادر من اجل بناء واستغلال المنشأت الري، بالرغم من ان جميع الاعمال في بناء المنشأت الري توجه من قبل مديرية الري في وزارة الزراعة العراقيّة **(شاهبازيان ، 1974، ص137)**.

أصدر قانون الاصلاح الزراعي في منطقة الحكم الذاتي قانون رقم (90) لسنة 1975م نتيجة لظروف غير طبيعية التي سادة الفلاحين في تلك المناطق الريفية، لتوفير اكبر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وتوزيعها على الفلاحين، ونص القانون على اعتبار كافة الأراضي غير المنتهية تسويتها او التي تكتسب قرارات تثبت حقوق الأراضي فيها بموجب قانون الاصلاح الزراعي (اميرية صرفة)، ونص القانون على عدم استيفاء ايه حصة او بدل عن الأراضي العائدة للإصلاح الزراعي المتعاقد عليها مع الفلاحين، وتوفير متطلبات العمل والعيش المناسب لمجموع الفلاحين ويقضي على سيطرة المتنفذين وبقايا الإقطاع في المنطقة والنهوض بالريف والعاملين فيه من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وتوفرت امكانيات هائلة من

الاجهزة الوزارية والمسؤولين عن تنفيذ ذلك القانون واستيلاء على (6.5 مليون) دونم وتم توزيع حوالي مليوني دونم على (73743) عائلة فلاحية، وقد بلغ مجموع الأراضي المستولى عليها والتي اعتبرت اميرية صرفة بموجب قوانين الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970م، ورقم 90 لسنة 1975م مساحة قدرها (11.798.747) مليون دونم، وزع منها حتى الان حوالي (10.342.765) مليون دونم شملت (315518) عائلة فلاحية **(الجمهورية العراقيّة، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، 1978، ص13-14)**.

المبحث الثالث: الجمعيات الفلاحية التعاونية وفروعها في الريف

نظمت الحكومة العراقيّة بعد 17 تموز 1968م بتشكيل الجمعيات الفلاحية (منظمة مهنية تؤلف من أعداد الفلاحين والفلاحات، في حين ان واجبات الجمعيات الفلاحية العمل على رفع مستوى الفلاح الريفي عن طريق تحسين الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي، فضلاً عن قيامها بواجبات الجمعيات التعاونية في المنطقة التي لم يتم تشكيل جمعية التعاونية وتقوم الجمعية الفلاحية بأعمال الجمعية التعاونية. للمزيد من التفاصيل ينظر: **(حسين، 2017، ص128)**)، عن طريق انتخابات ديمقراطية يمارسها الفلاحون قبل 4 سنوات وبإرادتهم يؤمن بها الفلاح وتلبي طموحاتهم المشروعة بامتلاك الأرض، مِمَّا شكل الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية وكانَ عدد الجمعيات أكثر من (5000) جمعية فلاحية ممتدة من الشمال إلى الجنوب، ويكون عدد اشخاصها من بين (25-1000) فلاح وكل (50) جمعية تشكل مركزاً يسمى (فرع) والفروع ترتبط بالاتحاد المحافظة الذي يسمى بالاتحاد المحلي ومجموع الاتحادات تشكل هيكل الاتحاد العام **(الجواهري، 1982، ص474)**.

انشاء اتحاد عام للجمعيات الفلاحية في شمال العراق ولهم ممثلون ينتخبون انتخاباً مثلاً (21) عضواً فللأكراد 4 اعضاء في الاتحاد العام ولهم ممثلون في المناطق المختلفة ولهم اتحادات وفروع في أربيل ودهوك والسليمانية من ضمن الحكم الذاتي، وبالرغم من تشكيل لجانها المختلفة كلجان الاستيلاء والتوزيع والتعاقد والتسليف وغيرها **(الدليمي، 1973، ص10-27)**، وقد امتازت تلك الحكومة بالاهتمام واسع وبإصدار قرارات جديدة مثلاً حق التعويض عن الأراضي المستولى عليها وتوزيع الأراضي على الفلاحين مجاناً، وتم التأكيد على التوزيع الجماعي وبوشر بتأسيس المزارع الجماعية في بداية عام 1969م، جاء بمكاسب جديدة للفلاحين وايجاز الدعم الذي قدم للحركة التعاونية ومن خلال ما يلي :

1. زيادة رأسمال المصرف الزراعي إلى (50) مليون دينار.
2. تخفيض أجور المكائن الزراعية المؤجرة من محطات التأجير بنسبة (50%).
3. تخفيض أسعار المستلزمات الزراعية والميكانيكية للتعاونيات الزراعية بنسبة (33%).

4. البدء بالمشاريع الجماعية في التعاونيات مثل مشاريع تربية الحيوان والبستنة.
5. تمليك المكائن والآلات الزراعية وصدور القانون رقم (7) لسنة 1972م في تمليك المكائن الزراعية.
6. زيادة السلف الممنوحة للتعاونيات إلى (19.881.252) مليون دينار.
7. انشاء مصلحة تسويق الفواكه والخضر لتصريف منتجات الفلاحين وابعاد دور الوسطاء في تلك العملية من اجل رفع منتوج الفلاح في المناطق الريفية **(الجمهورية العراقيّة، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، 1978، ص82-83)**.

نظراً لظروف المهمة التي شهدها الريف بعد عام 1972 وتنظيم الحركة الفلاحية التعاونية بما يلائم الواقع ومتطلبات النظر في النصوص القانونية التي تعالج شؤون الحركة الفلاحية والتعاونية الزراعية بما يؤمن توحيدها وتحقيق اهدافها، فضلاً عن ذلك فقد شرع قانون رقم (43) لسنة 1977م التي قضت احكامه بدمج الاتحاديين الفلاحي والتعاوني، مِمَّا تمتعت التعاونيات بموجب القوانين التي صدرت في هذا المجال بعِدّة امتيازات اهمها :-

1. الاعفاء من رسوم الطابع ورسوم المعاملات لدى كاتب العدل ورسوم تسجيل الاموال المنقولة وغير المنقولة وشهادة ملاءة والكفاءة .
2. الاعفاء من ضريبة العقار وضريبة الدخل لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ تأسيسها.
3. الاعفاء من الضرائب والرسوم الكمركية بالنسبة لما تستورده من تجهيزات زراعية لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ تأسيسها.
4. دعم تمليك المعدات الزراعية بنسبة 25% من اسعار شرائها ولمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ تأسيسها.

مِمَّا اصبحت الجمعيات الفلاحية التعاونية التي يبلغ عددها (1889) جمعية تغطي مساحة تزيد على (29.560.645) مليون دونم وتضم في عضويتها حوالي (335494) عضواً منها (1577) جمعية داخل مناطق الاصلاح الزراعي وتغطي مساحة اكبر من (26.737.940) مليون دونم وتضم في عضويتها اكثر من (300793) عضواً و(312) جمعية خارج مناطق الاصلاح الزراعي تغطي مساحة حوالي (2.822.705) مليون دونم وتضم في عضويتها اكثر من (34701) عضواً **(الجمهورية العراقيّة، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، 1978، ص83-84)**.

قامت الحكومة بزيادة السلف التي تمنح الأعضاء من مختلف المصادر من (262) الف دينار في عام 1968م إلى اكثر من (9) ملايين دينار في عام 1974م وهنا أرقأمّا عن السلف التي قدمها المصرف الزراعي للجمعيات التعاونية، ففي عام 1964 – 1965م سلف المصرف الزراعي الجمعيات التعاونية حوالي

(18) الف دينار وكانَ عدد الجمعيات انذاك (225) جمعية أي بمعدل (80) دينار للجمعية التعاونية الواحدة، ثم قفز مجموع السلف إلى (319) الف دينار في عام 1968– 1969م والى (737) الف دينار في عام 1969– 1970م والى (1739) الف دينار في عام 1970– 1971م أي بمعدل يزيد عن (200) دينار للجمعية الواحدة **(مار، 1977، ص89)**، وكذلك تسعى الدولة إلى توفير الخدمات الاجتماعية والصحية كمكافحة الامية والدوريات الصحية والثقافية وانشاء النوادي الريفية وايصال الكهرباء والماء إلى القرى وتمهيد الطرق الريفية وغيرها، وبالرغم من ذلك نشير إلى ان (980) مركزاً لمكافحة الامية تم فتحه في التعاونيات الزراعية ودوائر الاصلاح الزراعي اي ان وزارة الاصلاح الزراعي وحدها بنت حتى عام 1971م حوالي (4326) داراً في الأرياف **(القيسي، 2004، ص21–25)**.

الخاتمة:

برزت مشكلات متُعدِّدة في المجتمع الريفي بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي سادَ في العراق، وكذلك الإهمال الإداري الذي عاشهُ أبناء الريف بسبب سيطرة شخصيات من شيوخ العشائر والإقطاعيين الذي كانَوا مسيطرين على الفلاحين وعوائلهم، ولاسِيَّمَا عدم توفر السكن الملائم في القرى ولإرياف الذي انعكس بدورهُ على انخفاض المستوى المعاشي لاستمرار الهجرة لأبناء الريف وترك المدارس بسبب عدم عنايتهم بالتعليم من قبل السلطات الحكومية، إذ جاءَ الحكومة العراقيّة بتحقيق الانجازات الاجتماعية بعدم هجرة أبناء الريف وأيضاً اعتنت الحكومة بأنشاء مدارس في القرى ولإرياف.

شهدَ قانون الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970م التي جاءت بتُعدُّيلات مهمة لصالح الفلاحين والتخلص من الإقطاعيين بإلغاء حق الاختيار وتوزيع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على الفلاحين بهدف استثمارها والإفادة من خيراتها في حل مشكلاتهم الزراعية، فضلاً عن ظهور الجمعيات الفلاحية والتعاونية لكي تلبي طموحات الفلاحين بامتلاك الأرض من قبل تلك الجمعيات التي انتشرت في المحافظات بكل فروعها التي تلائم الواقع ومتطلبات مرحلة البناء الاشتراكي التي تعالج شؤون الحركة الفلاحية والتعاونية الزراعية بما يؤمن توحيدها وتحقيق أهدافها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. حسين، علي حسين. (2017). مشكلات الريف ومستوى الإصلاح الحكومي في العراق (1958–1968م). رسالة ماجستير. ديالى: كلية التربية، جامعة ديالى.
2. الدليمي، دحام حنوش حمد. (1986). الاستيطان الريفي في محافظة الانبار. رسالة ماجستير. بغداد: كلية الآداب، جامعة بغداد.
3. المحمدي، إيمان مصطفى خلف. (2012). سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق (1964–1975م). أطروحة دكتوراه. بغداد: كلية التربية، جامعة بغداد.
4. داو، جروف ساموبل. (1938). المجتمع ومشكلاته: دراسة في مبادئ علم الاجتماع. ترجمة: إبراهيم رمزي. ط1. القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق.
5. زبير، عبدالرزاق. (1979). الطفل في الريف العراقي. ط1. بغداد: (د.م).
6. الجمهورية العراقيّة. وزارة التربية. (1971). الإحصاء التربوي: التقرير السنوي لسنة 1968–1969. بغداد: مطبعة العراق للطباعة والنشر.
7. الشامي، رحيم حسن محمد. (2014). تطور التعليم في العراق (1968–1979): دراسة تاريخية. أطروحة دكتوراه. الكوفة: كلية الآداب، جامعة الكوفة.
8. الذهبي، جاسم محمد. (1993). القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود (1958–1988). أطروحة دكتوراه. بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
9. الجمهورية العراقيّة. وزارة التربية. (1973). طلبة الريف بين الواقع والطموح. بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر.
10. حميدي، جعفر عباس. (2005). تاريخ الوزارات العراقيّة في العهد الجمهوري (1958–1968). ج10. ط2. بغداد: بيت الحكمة.
11. العبيدي، داليا محمد شهاب. (2015). وزارة الإصلاح الزراعي في العراق (1958–1968): دراسة تاريخية. رسالة ماجستير. بغداد: كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.
12. بطاطو، حنا. (2011). العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهوري. ترجمة: عفيف الرزاز. الكتاب الأول. ط2. القاهرة: دار الحياة.
13. الجواهري، عماد أحمد. (1982). تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق. أطروحة دكتوراه. بغداد: كلية الآداب، جامعة بغداد.
14. السامرائي، حاتم علي. (1976). الإرشاد الزراعي ودوره في التنمية الريفية. بغداد: مطبعة الزمان.
15. السامرائي، سعيد عبود. (1980). التخطيط الزراعي في العراق: دراسة في التنمية الزراعية، مشاكلها وحلولها. ط1. بغداد: مطبعة الأمة.
16. حسن، حسن علي. (1958). الريف: دراسة مجتمعية ريفية مبسطة. الإسكندرية: (د.م).
17. أحمد، محمد محمد علي، وآخرون. (1969). دراسة في إدارة المزارع ومشاريع الإصلاح الزراعي في العراق (مشروع الوحدة). بغداد: مطبعة العاني.
18. الجمهورية العراقيّة. وزارة الإصلاح الزراعي. (1970). التطور الاقتصادي في العراق بعد السابع عشر من تموز. بغداد: (د.م).

19. شاهبازيان، ج. س. (1974). دور القطاع العام في اقتصاد العراق. ترجمة: عبدالعزيز وطبان محمد. موسكو: دار النشر والعلم.
20. العلوان، عبد الصاحب، وآخرون. (د.ت). الاقتصاد الزراعي ومشكلاته. ط1. بغداد: مطبعة الإرشاد.
21. مار، فيبي. (1977). تاريخ العراق المعاصر في العقد الجمهوري الأول. ترجمة: مصطفى نعمان أحمد. ط1. النجف الأشرف: مطبعة القضاء.
22. خلف، هادي أحمد. (1977). حيازة الأرض الزراعية واستثمارها في محافظة بغداد. ط1. بغداد: مطبعة الإرشاد.
23. العكيلي، حميد حسون نهاي. (2015). علاقة الإقطاع بالفلاح في العراق (1932–1958م): لواء العمارة انموذجًا. رسالة ماجستير. بغداد: كلية التربية، الجامعة المستنصرية.
24. حبيب، كاظم، والطالباني، مكرم. (1971). آراء في مفهوم وقضايا الإصلاح الزراعي. بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي.
25. الجمهورية العراقيّة. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. (1978). تطور القطاع الزراعي بعد الثورة. بغداد: مطبعة الحكومة.
26. السمر، عمار علي. (2012). شمال العراق (1958–1975): دراسة سياسية. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسة.
27. الدليمي، لطيف. (1973). مسيرة الثورة الاشتراكية في الريف. بغداد: دار الزمان.
28. القيسي، إبراهيم حربي إبراهيم. (2004). سياسة الإصلاح الزراعي في العراق ودورها في تطوير القطاع الزراعي (1968–1990م). رسالة ماجستير. بغداد: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولة، الجامعة المستنصرية.
29. الحسناوي، رسول فرهود هاني. (2013). الإقطاع وحياة أهل الأرياف في الفرات الأوسط. ط1. النجف الأشرف: مطبعة النبراس للطباعة والنشر.
30. الدليمي، لطيف. (1976). واقع الفلاحين ومستلزمات الهجرة المعاكسة. ط1. بغداد: مطبعة الزمان.
31. عمر، معن خليل. (1985). حضارة العراق وتطور الحياة الاجتماعية. ط1. ج13. بغداد: (د.م).
32. النجفي، سالم. (1987). التنمية الاقتصادية الزراعية. ط2. بغداد: (د.م).
33. وزارة التخطيط. حمادي، إسماعيل عبيد. (1981). أبعاد الهجرة الداخلية في العراق للفترة 1965–1977. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
34. كمونة، حيدر عبدالرزاق. (1978). معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضري. بغداد: (د.م).

List of Sources and References:

1. Hussein, Ali Hussein. (2017). Problems of the Countryside and the Level of Government Reform in Iraq (1958–1968). Master's Thesis. College of Education – University of Diyala.
2. Batatu, Hanna. (2011). Iraq: Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Period to the Establishment of the Republic. Translated by: Afif al-Razzaz. Book One. 2nd ed. Cairo: Dar al-Hayat.
3. Al-Aqili, Hamid Hassoun Nihai. (2015). The Relationship between Feudalism and the Peasant in Iraq (1932–1958): Liwa' al-Amarah as a Model. Master's Thesis. College of Education – Al-Mustansiriyah University.
4. Al-Hassnawi, Rasoul Farhoud Hani. (2013). Feudalism and the Life of Rural People in the Middle Euphrates. 1st ed. Najaf al-Ashraf: Al-Nibras Printing and Publishing Press.
5. Al-Dulaimi, Latif. (1976). The Reality of Peasants and the Requirements of Reverse Migration. 1st ed. Baghdad: Al-Zaman Press.
6. Omar, Ma'an Khalil. (1985). The Civilization of Iraq and the Development of Social Life. 1st ed. Vol. 13. Baghdad: (n.p.).
7. Al-Najafi, Salem. (1987). Agricultural Economic Development. 2nd ed. Baghdad: (n.p.).
8. Ministry of Planning. Hamadi, Ismail Ubaid. (1981). Dimensions of Internal Migration in Iraq for the Period 1965–1977. Baghdad: General Cultural Affairs House.
9. Kamouna, Haidar Abdulrazzaq. (1978). Planning Treatments for the Phenomenon of Urban Transformation. Baghdad: (n.p.).
10. Al-Dulaimi, Dahham Hanoush Hamad. (1986). Rural Settlement in Al-Anbar Governorate. Master's Thesis. College of Arts – University of Baghdad.
11. Al-Muhammadi, Iman Mustafa Khalaf. (2012). Economic Planning Policy in Iraq (1964–1975). PhD Dissertation. College of Education – University of Baghdad.
12. Dow, J. S. (1938). Society and Its Problems: A Study in the Principles of Sociology. Translated by: Ibrahim Ramzi. 1st ed. Cairo: Al-Amiriyya Press, Bulaq.
13. Zubair, Abdulrazzaq. (1979). The Child in the Iraqi Countryside. 1st ed. Baghdad: (n.p.).
14. Republic of Iraq. Ministry of Education. (1971). Educational Statistics: Annual Report for the Year 1968–1969. Baghdad: Iraq Printing and Publishing Press.
15. Al-Shami, Rahim Hassan Mohammed. (2014). The Development of Education in Iraq (1968–1979): A Historical Study. PhD Dissertation. College of Arts – University of Kufa.
16. Al-Dhahabi, Jassim Mohammed. (1993). Ministerial Leaderships in Iraq over Three Decades (1958–1988). PhD Dissertation. College of Administration and Economics – University of Baghdad.
17. Republic of Iraq. Ministry of Education. (1973). Rural Students between Reality and Aspiration. Baghdad: Dar al-Hurriya for Printing and Publishing.
18. Hamidi, Jaafar Abbas. (2005). History of Iraqi Ministries in the Republican Era (1958–1968). Vol. 10. 2nd ed. Baghdad: Bayt al-Hikma.
19. Al-Ubaidi, Dalia Mohammed Shihab. (2015). The Ministry of Agrarian Reform in Iraq (1958–1968): A Historical Study. Master's Thesis. College of Education for Women – University of Baghdad.
20. Al-Jawahiri, Imad Ahmed. (1982). History of the Land Problem and Agrarian Reform in Iraq. PhD Dissertation. College of Arts – University of Baghdad.

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

21. Al-Samarrai, Hatem Ali. (1976). Agricultural Extension and Its Role in Rural Development. Baghdad: Al-Zaman Press.
22. Al-Samarrai, Saeed Aboud. (1980). Agricultural Planning in Iraq: A Study in Agricultural Development, Its Problems and Solutions. 1st ed. Baghdad: Al-Umma Press.
23. Hassan, Hassan Ali. (1958). The Countryside: A Simplified Rural Community Study. Alexandria: (n.p.).
24. Ahmed, Mohammed Mohammed Ali, et al. (1969). A Study in Farm Management and Agrarian Reform Projects in Iraq "The Unity Project". Baghdad: Al-Ani Press.
25. Republic of Iraq. Ministry of Agrarian Reform. (1970). Economic Development in Iraq after the Seventeenth of July. (n.p.).
26. Shahbazian, J. S. (1974). The Role of the Public Sector in the Iraqi Economy. Translated by: Abdulaziz Watban Mohammed. Moscow: Dar al-Nashr wa al-'Ilm.
27. Al-Alwan, Abdul Sahib, et al. (n.d.). Agricultural Economics and Its Problems. 1st ed. Baghdad: Al-Irshad Press.
28. Marr, Phebe. (1977). The History of Contemporary Iraq in the First Republican Decade. Translated by: Mustafa Numan Ahmed. 1st ed. Najaf al-Ashraf: Al-Qadha Press.
29. Khalaf, Hadi Ahmed. (1977). Agricultural Land Ownership and Its Investment in Baghdad Governorate. 1st ed. Baghdad: Al-Irshad Press.
30. Habib, Kazem, and Talabani, Makram. (1971). Opinions on the Concept and Issues of Agrarian Reform. Baghdad: Salman al-A'dhami Press.
31. Republic of Iraq. Ministry of Agriculture and Agrarian Reform. (1978). Development of the Agricultural Sector after the Revolution. Baghdad: Government Press.
32. Al-Samar, Ammar Ali. (2012). Northern Iraq (1958–1975): A Political Study. 1st ed. Beirut: Arab Center for Research and Studies.
33. Al-Dulaimi, Latif. (1973). The Path of the Socialist Revolution in the Countryside. Baghdad: Dar al-Zaman.
34. Al-Qaisi, Ibrahim Harbi Ibrahim. (2004). Agrarian Reform Policy in Iraq and Its Role in Developing the Agricultural Sector (1968–1990). Master's Thesis. Higher Institute for Political and State Studies – Al-Mustansiriyah University.